مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

مكانة الصين في النظام العالمي الجديد(دراسة تحليلية)

م.م هند ياسين جاسم أحمد
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية / قسم الاستراتيجية
Hind.yasin@nahrainuniv.iq

المستخلص

إن تنامي الإدراك الصيني للمتغيرات التي حدثت في النظام العالمي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة، جعلت السياسة الخارجية للصين تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الرئيسية للمعطيات المتغيرة في المجال الدولي، لا سيما في نطاق تفاعلاتها الاقتصادية الإقليمية منها والدولية، وذلك في إطار الاستراتيجية الصينية التي تسعى لتحقيق المزيد من الحضور الدولي، في كافة الميادين، ولا سيما السياسية والاقتصادية منها، الأمر الذي جعلها غير مهتمه في تقويمها للسلوك الدولي ومعايير الشرعية الدولية، بقدر ما تعول على حجم الاستفادة والضرر الذي يمكن أن يلحق بها من جراء هذا السلوك

China's growing awareness of the changes that have occurred in the new world order after the end of the Cold War has made China's foreign policy take into account the main dimensions of the changing data in the international arena, especially in the scope of its regional and international economic interactions. This is within the framework of the Chinese strategy that seeks to achieve greater international presence in all fields, especially political and economic ones. This has made it less interested in its assessment of international behavior and international legitimacy standards, as much as it relies on the extent of the benefit and harm that could be inflicted on it as a result of this behavior.

المقدمة

بشكل عام، يضل التصور القائم على الربط المباشر بين تنامي قوة الدولة وسعيها لتوسيع مصالحها في الخارج يسيطر على تفكير مختلف الملاحظين حتى اليوم، ففي ثمانينيات القرن العشرين سعى عدد من الباحثين الأمريكيين إلى التخويف من الانعكاسات السياسية المحتملة للمعجزة الاقتصادية اليابانية، وقد أظهر الأوروبيون مخاوف مشابهة من أن تؤدي الوحدة الألمانية الثانية عام ١٩٩٠ إلى سعي ألمانيا إلى لعب دور سياسي مواز لمستوى قوتها الاقتصادية، أما اليوم فيبدوا أن النقاش الدائر حول الصين قد أضحى اشتغالاً رئيساً للدوائر الأكاديمية والسياسية والعسكرية الغربية، خصوصاً في ظل التباين الواضح للقيم الثقافية والحضارية بين الصين والقيم الغربية.

وقد جاء هذا النقاش في خضم التحولات العميقة التي تمس بنية النظام الدولي في مطلع القرن الجديد، والملفت فيها هو الانحدار البارز للقوة النسبية الأمريكية في مقابل صعود الصين وعدد من القوى الأخرى، حتى أن بعض المفكرين الغربيين أضحوا يقارنون التحولات الراهنة بتلك التي عرفها العالم خلال السنوات الخمسمائة الأخيرة، وكان من نتائجها صعود العالم الغربي ثم صعود الولايات المتحدة، وسيسفر التحول الثالث – بحسب فريد زكريا – عن صعود "الآخر" وبزوغ عالم ما بعد الولايات المتحدة، فما هي الاعتبارات التي تشكل مفتاحاً لفهم مكانة الصين ودورها في المشهد الدولي القادم؟

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

بافتراض محورية متغير القوة في صياغة سلوك الصين المستقبلي ومكانتها الدولية، نستهل هذه الورقة بالوقوف على واقع القوة الاقتصادية والمالية والعسكرية الصينية المتنامية، ونفوذها السياسي – الثقافي المتعاظم بشكل مستمر، ونرصد في مستوى ثان أهم جوانب النقاش السياسي الدائر حالياً بشأن استقراء معالم المشهد الدولي القادم بوجود صين قوية، وسنحاول في الأخير الخلوص إلى قراءة موضوعية لمضامين الصعود الصيني وانعكاساته على النظام الدولي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أن المؤشرات التي ترتبط بالصعود الصيني دلالات متعددة عن حجم القدرات التي تتوفر عليها الصين، بالشكل الذي يؤهلها لتصبح أشد القوى تأثيراً في النسق الدولي في السنوات القليلة القادمة، إذا كان هذا هو طموح الصينيين، العنصر التالي يقف على حجم مقومات القوة "التقليدية" التي تحوزها الصين، وبشكل خاص تلك المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والعسكرية التي هي عناصر لا بد منها لعب دور خارجي مؤثر، والتي تعكس تصور روبرت جيلبين التي تؤكد بأن القوى الكبرى هي التي تقرر، بفعل أفضلياتها المادية، التوجهات الأساسية للسياسة العالمية، ومن ثم محاولة الوقوف على السر الذي يقف وراء الإطراء الذي يحظى به الصعود الصيني في أجزاء واسعة من العالم، أو ما يسميه البعض بـ "السحر الصيني"، الذي يعبر في الحقيقة عن نجاح كبير للدبلوماسية الصينية وتوق العديد من شعوب ودول العالم لرؤية نظام عالمي بقيادة قوة غير غربية.

إشكالية البحث:

إن أهم ما يميز السياسة الخارجية الصينية الحالية ثلاثة مظاهر بارزة، العمل على طمأنة القوى الدولية والإقليمية على الطابع السلمي لنهوضها الاقتصادي، انخراط الصين المتنامي في المنظمات الدولية، وتعزيز روابطها الدولية من خلال دبلوماسية جديدة، وهي المظاهر التي تخدم هدف الصين في تقديم صورة إيجابية عن "الصين الجديدة" في محاولة لمحو لتلك الصورة النمطية عن الصين الدولة الشيوعية غير المندمجة في الجماعة الدولية، والتي تحتفظ بسجل أسود في مجال الحريات وحقوق الإنسان، وهو الهدف الذي يبدوا أن الصين نجحت نسبياً في تحقيقه في دول العالم الثالث بشكل خاص بفعل استناد سياسة بكين لجملة من الخصائص لعل أهمها احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم ربط المسائل الاقتصادية بالقضايا السياسية والأيديولوجية. من هنا تظهر إشكالية البحث في تساؤل رئيسي: ما مدى مواءمة السياسة الصينية للتجاذبات الدولية؟ ودورها على الصعيد العالمي في تحقيق توازن القوى؟.

منهج البحث: نظراً لطبيعة البحث، سنعتمد على عدة مناهج للبحث العلمي، منها المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل دراسة المعالم الإساسية للنظام العالمي الجديد، وتفسير وتحليل دوره في فرص نجاح، أو إمكانية فشل المشروع الصيني.

المطلب الأول

المكانة الدولية للصين في النظام العالمي

تعد الصين واحدة من بين دول قليلة، تمتلك أفضلية واضحة في حيازة جميع أو أغلب هذه العناصر، مقارنة بدول أخرى، ومع هذه الحقيقة يبدوا أن العالم بصدد دخول مرحلة تاريخية جديدة حذر منها نابليون بونابرت ذات مرة قبل نحو مائتي عام "دع الصين تنام، وحين تستيقظ سيهتز العالم"، وتصدق معها نبوءة الزعيم الصيني صن بات سن Sun Yat - Sen "سوف يكون القرن الحادي والعشرين قرناً صينياً"[١].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

وقد بدأت الصين مع قيام النظام الدولي الجديد، بالتلاؤم حتى تتمكن من التأثير في السياسة الدولية، من أجل ممارسة دورها على هذا الصعيد، داعيةً دول العالم لبذل جهود مشتركة لإقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد، متعقل، عادل، على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي.

في سبيل إيضاح ما تقدم ذكره تمَّ تقسيم هذا المطلب إلى فرعين: الفرع الأوَّل: مكانة الصين على صعيد القانون الدولي، أما الفرع الثَّاني: دور الصين وتأثيره في النظام الدولي

الفرع الأول

مكانة الصّين على صعيد القانوني الدولي

تحظى الصين بحضورٍ مُتَّزنٍ داخلَ مختلف المؤسَّسات الدولية، مما جعل لها مكانة دولية قانونية مؤثّرة في العلاقات الدولية، وذلك من خلال انضمامها إلى العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والوكالات المُتخصّصة، كما أسهمت مع دول أخرى، في تأسيس العديد من المنظمات الإقليمية والعالمية، بهدف تحقيق مجالات أوسع وأكثر فاعلية في السياسات الدولية التي وفرت الصين لها شبكة علاقات هائلة، ومن خلالها بات لبكين دورٌ مُهمٌّ في التأثير في العديد من المسائل الدولية العامَّة[٢].

أولاً: مُنظَّمَةُ الأمَمِ المُتَّحِدَة ووكالاتها المُتخصّصة:

تتكون عائلة منظمات الأمم المتحدة من برامج الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، وترتبط هذه الهيئات بالأمم المتحدة من خلال معاهدات خاصة، وتقوم برفع التقارير إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أ- مُنظَّمَةُ الأمَمِ المُتَّحِدَة:

تعدّ الصين إحدى الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وهي واحدة من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، والتي تتمتَّع بحقِّ النقض الفيتو (Veto)، وبناءً عليه فالمتتبع لسلوك الصين في منظمة الأمم المتحدة خلال السنوات العشر الأخيرة، يجد تنامياً لدورها ورغبة شديدة منها في الدخول على خط إدارة القضايا الدولية، ومن هذه القضايا على سبيل المثال دورها في نزع فتيل أزمة كوريا الشمالية النووية، كما تخوض الصين نضالاً قوياً وحازماً على المسرح الدولي ضد استقلال (تايوان)، بعد استعادة مقعدها في الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، كما تعترض أيضاً على الحديث عن منح اليابان مقعداً دائماً في مجلس الأمن[٣]، وهي تؤدي دوراً مؤثراً في قضايا الشرق الأوسط؛ إذ سيتم التطرق إلى ذلك في معرض معالجة علاقة الصين بالشرق الأوسط.

ب - الصِّين في الوكالات المُتخصّصة المرتبطة بالأمَمِ المُتَّحِدَة

تتمتع الصين بثقل كبير في أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، فهي تحصل على عضوية دائمة في (المجلسين الاقتصادي والاجتماعي) للمنظمة، ومن أهم الوكالات المتخصصة التي تعدّ الصين عضواً فيها:

١ - مُنظَّمَةُ التِّجَارَةِ العَالمِيَّة (WTO):

تعد الصين إحدى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، على الرغم من كل العراقيل التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية على طريق انضمامها إلى هذه المنظمة.

كانت أولى بوادر الانفراج في قضية انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في العام ١٩٩٩، بعد أن توصلت الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى إتفاق تاريخي يفتح الطريق أمام انضمام الصين إلى المنظمة، وقد تمّت المصادقة عليه في ٢٠٠١/١٢/١١م، لتصبح الصين العضو (١٤٣) في المنظمة، مما أهلها لتأدية دور مهم في الساحة الإقليمية والدولية من خلال مشاركتها النشطة والتعاون في نطاق أوسع وبمستوى أعلى مع الدول المتقدمة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وتجدر الإشارة، إلى أن العراق تتمتع بصفة عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية ويحق لها حضور جميع اجتماعات المنظمة، لكن لا يحق لها التصويت.

٢ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

تُعدُّ الصين عضواً فاعلاً في (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومؤتمر نزع السلاح) فقد ظهرت القدرة النووية الصينية منذ أن أجرت أول تفجير نووي عام ١٩٦٤، والذي كان موجهاً ضد الإتحاد السوفيتي السابق، مما أثار قلقاً شديداً لدى باكستان والهند ودخلوا في سياسة توازن الرعب النووي[٤].

٣ - صندوق النقد الدولي:

تدعو الصين إلى إصلاح صندوق النقد الدولي، بشكل يجعله أكثرَ تمثيلا لدول العالم المختلفة، من خلال زيادة الحصة الاقتراعية للبلدان النامية التي ظلت لمدة طويلة تعاني من نقص التمثيل في النظام المالي العالمي؛ وفعلاً حصلت موافقة مجلس المحافظين – أعلى جهاز لصنع القرار في صندوق النقد الدولي- في كانون الأول (٢٠١٠م) على إجراء مجموعة من التعديلات في أنصبة الحصص، وأصبحت الصين بموجب هذه التعديلات، ثالث أكبر بلد عضو في الصندوق، إضافة إلى إشراك الدول الصاعدة (الهند، والبرازيل، وإندونيسيا، وجنوب إفريقيا) في وضع الحلول اللازمة للأزمة العالمية التي اندلعت في العام (٢٠٠٨م).

مَجمُوعَةُ بريكس (BRICS):

تشكل مجموعة (بريكس) تجمعاً سياسياً واقتصاديا عالمياً يسعى لتحقيق التعاون التجاري والسياسي والثقافي لدول المجموعة، إضافة إلى إمكانية دعم الدول النامية ومساندتها الضعيفة التطور تحديداً، ليتم تشجيعها ودعمها لإحراز نمو اقتصادي يؤمن لها ولشعوبها، الأمن والاستقرار، ولإنجاز التقدم الاجتماعي، وتعد الصين القوة الرئيسية الفاعلة داخل المجموعة -نظرا إلى وزنها الاقتصادي- فصادراتها واحتياطاتها من العملة الصعبة هي الأعلى داخل المجموعة، وتضم مجموعة بريكس حوالي (٤٥%) من سكان العالم ومساحة جغرافية وثروات طبيعية وطاقة إنتاجية هائلة، وفق إحصائيات العام (٢٠١٥)، بلغ رأسمال بنك بريكس للتنمية الجديد، وصندوق الاحتياط النقدي، الخاص بمجموعة بريكس ما يقارب (٢٠٠) مليار دولار أمريكي، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول بريكس مجمعة، ما نسبته (٢٥%) من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وبلغ مجموع احتياطي النقد الأجنبي ما يقارب (٤.٥) تريليون، وبلغت نسبة متوسط نمو الناتج الإجمالي المحلي، ما يقارب من (٤%)، فيما بلغ المؤشر ذاته في مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع تقريباً (٠.٧%)[٥].

ازدادت أهمية مجموعة بريكس مؤخراً، من خلال توقيع قادة الدول الخمس داخل المنظمة، اتفاقيتين لإنشاء (بنك للتنمية، وصندوق للاحتياطيات النقدية)، كمؤسستين ماليتين تابعتين للمجموعة في القمة المنعقدة في البرازيل، واللتان بدأ ينظر إليهما كبديل محتمل للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومن المقرر أن يمنح (بنك التنمية) قروضاً لتمويل المشاريع الطويلة الأمد، وفق شروط تتفق عليها الدول الخمس، ويُفترض أن تكون مغايرة لشروط الصندوق والبنك الدوليين، ولا يستبعد زعماء بريكس إمكانية إنشاء صندوق لدول المجموعة خاص بالاستثمارات في البنية التحتية. كما أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن روسيا باعتبارها رئيسة حالية لمجموعة بريكس، طرحت فكرة تأسيس (اتحاد للطاقة وبنك احتياط للوقود ومعهد لسياسات الطاقة) بهدف تعزيز أمن الطاقة للدول الخمس، وقال بوتين خلال اجتماع قمة بريكس الأخيرة المنعقدة في مدينة (أوفا) الروسية، إن الاقتراح الخاص باستحداث اتحاد الطاقة يندرج في إطار خريطة طريق لتنمية التعاون الاستثماري بين دول المجموعة، كما أيَّد الرئيس الروسي ضمن هذه الاقتراحات، إنشاء مركز أبحاث دولي في مجال الطاقة، واعتماد خطط تعاون تكنولوجي بين دول المجموعة في حقل

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

إنتاج آلات طبية حديثة، وأجهزة إلكترونية متقدمة، وبرامج كمبيوتر متطورة، وهذا ما يجعل من مجموعة بريكس، التحدّي الأكبر للهيمنة الأمريكية في الوقت الحاضر[٦].

ومن ثم يتضح أن مجموعة بريكس بدأت تؤدي دوراً كبيراً ومؤثراً في الساحتين الإقليمية والدولية، فرفعت من مكانة الصين السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية.

ب - مَجموعَةُ العِشرين (G ٢٠):

تعد الصين واحدة من ابرز أعضاء مجموعة العشرين التي تأسست في العام (١٩٩٩م)، بمبادرة من مجموعة الدول الصناعية الكبرى، أو ما يعرف بالدول السبع، كرد فعل على الأزمات المالية التي حدثت في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين؛ لا سيَّما الأزمة المالية التي ضربتْ جنوب دول شرق آسيا العام (١٩٩٧م)، أو ما يعرف بالنمور الأسيوية وأزمة المكسيك، وكاعتراف بأنه لم يتم بشكل مناسب، إسهام الاقتصادات الناشئة في الحوارات الاقتصادية العالمية. وقد شكلت قمة العشرين التي عقدت في العام (٢٠٠٩م) في الولايات المتحدة الأمريكية اعترافاً من قبل المجتمع الدولي ولا سيما (الأمريكي، والأوروبي) بالواقع الاقتصادي العالمي الجديد، الذي تؤدي فيه الاقتصادات الناشئة مثل الصين دوراً كبيراً؛ ولا سيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية العام (٢٠٠٨م)، التي أضرت باقتصادات الدول المتقدمة بشكل أكبر بكثير من الدول النامية؛ كما اتّفق أعضاءُ المجموعة على جملة قرارات من شأنها التأثير في الترتيبات المؤسسية العالمية الخاصة بالاقتصاد، فأجمعوا على أن تصبح (مجموعة العشرين) المنتدى العالمي الرئيسي للتشاور بشأن الأوضاع الاقتصادية العالمية.

من منطلق ما تقدم، يبدو أن الصين باتت تؤدي دوراً مهماً في هذه المجموعة، وهذا ما تأكد خلال قمة العام (٢٠١١م)، وقمة العام (٢٠١٤م)، حين شكّل حضور الصين حالة متميّزة، ولا سيما أن قادة الدول الأوروبية باتوا ينشدون الإنقاذ المالي والاقتصادي عبر بوابة الصين، لما تتمتع به من مزايا اقتصادية كبيرة، فضلاً عن ذلك، فهناك العديد من المنظمات الأخرى التي تؤدي فيها الصين دوراً أساسياً وفاعلاً[٧].

الفرع الثاني

المنظمات الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ

لقد شهد التعاون الدولي في آسيا والمحيط الهادئ انطلاقة كبرى، في الثمانينات من القرن العشرين، كانت موازية للحيوية الاقتصادية الاستثنائية التي غمرت بعض الدول الآسيوية. وباستثناء رابطة "آسيان" فإن المنظمات السياسية ذات الأهمية في تلك المنظمة قليلة نسبياً. ويبدو أن معظمها يميل إلى إقامة مناطق تبادل حر وتعزيز التنمية الاقتصادية. وفي المحيط الهادئ وجهت الدول كل عنايتها إلى الحفاظ على المصادر " أو الموارد" الطبيعية وحماية البيئة[٨].

أ - المنظمات الإقليمية في آسيا

١ - مُنظَّمَةُ آسيان: على الرغم من عدم تمتع الصين بعضوية (آسيان)[٩]، عند تأسيسها، لكونها كانت تمثل طرفاً منافساً وخطراً لبعض أعضاء هذه المنظمة (فيتنام، والفيلبين، وسلطنة بروناي، وماليزيا)، بسبب النزاعات الحدودية التي كانت قائمة بين هذه الدول حول أجزاء من بحر الصين الجنوبي، إلا أن الأزمة المالية التي تعرّضت لها دول جنوب شرق آسيا وكوريا الجنوبية بين عامي (١٩٩٧ و١٩٩٨م)، قد طوّرت العلاقة بين كل من الصين وآسيان، ثم تحوّل هذا التعاون إلى مؤسسة رسمية في العام (١٩٩٩م)، عرف باسم (آسيان+ ثلاثة)، ويهدف إلى رعاية التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني والاستقرار المالي بين أعضائه، فضلا عن ذلك، فقد سعت الصين لتطوير علاقاتها مع (آسيان) عبر سياستها التعاونية التي تمثلت في تقديم المساعدات والقروض المالية ذات الفوائد المنخفضة، في خطوة جاءت على النقيض تماما من

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

المواقف المتعنتة التي اتخذتها المؤسسات المالية العالمية، والمقرضون الدوليون تجاه الاقتصادات الآسيوية المتضررة، فضلاً عن رفضها خفض قيمة عملتها (اليوان)، وهو ما كان سيشجع حركة الاستيراد منها على حساب الدول المجاورة، وهو الأمر الذي كان لا بد أن يكون له أثر كارثي آخر على اقتصادات الدول المنظمة، لذلك بدأ ينظر إلى الصين كشريك وصديق بدلاً من منافس.

٢- مُنْظَمَةُ شَنَغْهَايِ (SCO): تعدُّ الصين عضواً رئيساً ومُؤسِّساً في منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي إذ ولدت هذه المنظمة بدعوة من الصين وتشجيعها، وعلى الرغم من أن أهدافها كانت متواضعة وبسيطة للغاية ومقتصرة على تعزيز سياسات الثقة المتبادلة وحسن الجوار وتطوير التعاون الفاعل فيما بين الدول الأعضاء في المجالات العديدة (السياسة، والتجارة، والاقتصاد، والعلوم والتكنولوجيا، والثقافة، والنقل، والسياحة، وحماية البيئة)، وتوفير السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، فضلاً عن تعميق الثقة العسكرية ما بين الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية، ولاسيَّما بين الصين وبين روسيا، فقد شهدت حدودهما نزاعات مسلحة منذ فترة طويلة، فضلاً عن مواجهة الإرهاب وحركات الانفصال والتطرف الديني أو الإثني، ومحاربة تجارة المخدرات وتهريبها عبر الحدود المشتركة، ومحاربة الجريمة المنظمة، وفق خطط مشتركة في ما بين دولها.

ب - مُنْتَدَى التَّعَاوُنِ الاقتصادي لِدُوَلِ آسيا وَالمُحِيطِ الهَادِئ(APEC):

تعد الصين عضواً فاعلاً في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ AsiaPacific (Economic Cooperation Group)، المعرّف باختصار باسم (ابك) [١٠] ، التي تأسست في العام ١٩٨٩م، بناءً على دعوة من رئيس وزراء أستراليا آنذاك، لتعزيز النمو الاقتصادي والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وللبحث في القضايا السياسية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتفعيل أنظمة المراقبة الفاعلة للنقل، وتعد (ابك) منبراً مهماً للصين من خلال تعزيز موقعها كقوة إقليمية مقابل اليابان، ولإرضاء الغرب والانفتاح عليه من خلال تبادل المنفعة مع الدول الأعضاء، وهذا ما أكده الرئيس الصيني (شي جين بينغ) من أن الصين تسعى للمزيد من الجهود من أجل خلق حلم آسيا والمحيط الهادئ وتحقيقه، قائلا: **"**إن اقتصاد الصين سوف يجلب فرصاً وفوائد ضخمة للمنطقة والعالم "، وأضاف الرئيس الصيني (شي جين بينغ) خلال إلقائه كلمة في قمة الرؤساء التنفيذيين لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (أبك) التي عقدت في التاسع من تشرين الثاني ٢٠١٤م، في العاصمة الصينية (بكين) بمشاركة أكثر من ألف وخمسمائة من رجال الأعمال: "إن منطقة آسيا والمحيط الهادئ لديها قوة دفع قوية للتنمية وينتظرها مستقبل مشرق، مع ارتفاع مكانتها في العالم"، مضيفا: "مستقبل تطور منطقتنا يقوم على القرارات والإجراءات التي نتخذها اليوم، ومن واجبنا خلق وتحقيق حلم آسيا والمحيط الهادئ لشعوبنا"[١١].

المطلب الثاني

دور الصين وتأثيره في النظام الدولي

يشير النظام الدولي إلى دلالات متعددة، كونه يعبر عن نسق[١٢] لتوزيع القوى بين الفاعلين الأساسيين في العلاقات الدولية، فإنه يحمل في بعض أوجهه، إشارة إلى سيادة العدل ووجود ضوابط تحكم التفاعلات الدولية في إطار ثنائي أو تعددي أو أحادي القطبية[١٣].

مما لاشك فيه، أن مفهوم القطبية هو امتلاك الدولة مقومات (القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية والتكنولوجية) بما يكفيها لتنفرد بموقع يؤهلها للتأثير في مقدرات النظام العالمي (سلباً أو إيجاباً) فهل تمتلك الصين هذه المقومات؟ وما هو دور الصين وتأثيره في النظام العالمي؟

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

للإجابة عن هذا التساؤل، سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فقرتين كالآتي:

الفرع الأول

مَدَى امتلاكِ الصِّين مُقوِّمَاتِ الرِّيَادَةِ الشَّامِلَة

تتوافَّر للصين مجموعةٌ من المقومات والمؤهِّلات التي تجعل منها إحدى القوى الوازنة على الصعيد الدولي، فمن ناحية الموارد البشرية تعدّ الأولى عالمياً، فعدد سكانها يبلغ نحو (١.٣٨٥.٦) مليار وثلاثمئة وخمسة وثمانين مليون وستمئة ألف نسمة، وهي بذلك تعد أكبر دول العالم من ناحية الموارد البشرية، أي أن خمس الجنس البشري يحمل الجنسية الصينية؛ فمقاطعة واحدة في الصين وهي مقاطعة (سيكون) يفوق تعداد سكانها عدد سكان كل من فرنسا وبريطانيا مجتمعتين، علماً أن هذه المقاطعة تأتي في الترتيب السابع بين مقاطعات الصين من ناحية عدد السكان، والأولى عالمياً من ناحية معدل سرعة النمو الاقتصادي، وتمثل ثاني أكبر اقتصاد عالمياً من ناحية القوة الشرائية، فكل التوقعات ترى أن الصين في طريقها إلى منافسة الولايات المتحدة على عرش الاقتصاد العالمي، وأن العلاقات الدولية في القرن الواحد والعشرين، سوف تكون تنافساً يتحول إلى تجاذب بين طموحات الصين القومية، وبين تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية لوضعها (الفريد) الذي خرجت به بعد الحرب الباردة، لكونها القوة الأولى والوحيدة في العالم.

ترى الصين أن امتلاكها قوة عسكرية فاعلة ومؤثرة، يعدّ أفضل وسيلة يمكن توظيفها لتأمين مصالحها الاقتصادية والسياسية الحيوية وضمانها في أي مكان من العالم، لذلك، تمتلك الصين أضخم جيش في العالم تسانده قوات احتياط تكنولوجية وقوات مسلحة ومدربة على حرب العصابات؛ ولديها ثاني أكبر ميزانية معلنة للدفاع بعد الولايات المتحدة الأمريكية وهي الثالثة عالمياً بعد روسيا وكندا من ناحية المساحة إذ تبلغ مساحتها حوالى ٩ ملايين و ٦٤٠ ألف و ٨٢١ كم مربع[١٤]، وتمتلك موقعاً إستراتيجياً يربط شرق آسيا بشرق أوروبا. وتتحكم بعدد من طرق الملاحة البحرية والجوية والبرية، وتشترك في حدودها مع (١٤) دولة.

إضافة إلى أنها تمتلك مصادر كثيرة في شتى المجالات الثقافية والتكنولوجية، وعلى الرغم من حداثة اهتمام الصين بقوتها الاقتصادية (الناعمة) من أجل تعزيز سمعتها العالمية[١٥]، وعلى هذا الأساس عملت منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين على نشر مئات المقالات والمواد العلمية حول قوتها الناعمة. التي تتكوّن من الثقافة والمفاهيم والنموذج التنمويّ والأنظمة الدوليّة والصورة الدوليّة، وتعتبر الثقافة والمفاهيم والنموذج التنمويّ «القوّة الداخليّة» للقوّة الناعمة، فيما تعتبر الصورة الدوليّة «القوّة الخارجيّة» للقوّة الناعمة، حيث تربطهما الأنظمة الدّولية التي تصبح قناة رئيسة لعرض القوّة الناعمة الصينيّة وبنائها.

تجدر الإشارة إلى أن المعرفة أصبحت مصدراً أساسياً اليوم من مصادر القوة، لذا فالدول التي تمتلك المعرفة هي التي ستقود العالم، وإن مفتاح التميز لأية دولة، هو قدرتها على التميز التقني وقدرة شعبها على الابتكار؛ ولأن التكنولوجيا ستؤدي في القرن الحادي والعشرين دوراً أساسياً في تحديد طبيعة العلاقات الدولية ومستقبلها؛ لذلك تصر الصين على أن تكون رائدة في المجال التكنولوجي فهي الثالثة فضائياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، والقوة النووية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية[١٦].

انضمام (تايوان) إلى الصين سيزيد بلا شك من قوة الصين الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وسيجبر الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة نشر قواتها في منطقة بحر الصين الجنوبي[١٧].

يتبين، أن الصين تمتلك مقومات الريادة مما يجعلها مرشّحة للتأثير في النظام الدولي، إلا أن ذلك يرتبط بالسياسة الخارجية الصينية المتبعة، كما يتبين أنها اتّجهت في الآونة الأخيرة للبحث عن مكانة عالمية، ولعل

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

من أهم المؤشرات الدالة على ذلك تدخلها في عدد من القضايا الدولية، ومثال ذلك: وقوفها إلى جانب روسيا في الاقتراع ضد فرض العقوبات على إيران، وإرسال قوات دولية إلى السودان في دارفور، وإقامة قاعدة عسكرية في جيبوتي.

لعل التساؤل الذي يفرض نفسه في هذا المقام، يدور حول آلية الحضور الصيني في النظام الدولي؟ إذ أن كل المؤشرات تدل على أن الصين أصبحت واحدة من بضعة بلدان تمتلك مصالح قومية في كل مكان في العالم، إلا أن تبوء مكانة فاعلة في النظام الدولي مشروط بوجود إرادة سياسية في هذا الخصوص، وباعتماد الاستقلالية والرؤيا الإستراتيجية في اتخاذ القرارات والمبادرات الخارجية، وحسن توظيف مقومات الريادة خدمةً للأهداف المتوخاة، لتحقيق حضور أكثر فاعلية في النظام الدولي. وهذا ما ستتم معالجته في الفقرة الآتية.

الفرع الثاني

تَأثيرُ الحُضُور الصِّينيِّ فِي النِّظامِ الدُّولِي

اتَّجهت الصين على ضوء التغيرات التي أصابت النظام الدولي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة، بصورة مرنة نحو الإسهام في التأسيس لنظام دولي متعدد الأقطاب، محاولة في ذلك الموازنة بين علاقاتها المتينة بالدول الكبرى المتمثلة بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا من جهة، وعلاقتها المتميزة بالدول الصاعدة والنامية من جهة أخرى[١٨].

وفي هذا الإطار بدأت السياسة الخارجية للصين تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الرئيسية للمعطيات المتغيرة في المجال الدولي؛ ولا سيَّما في نطاق تفاعلاتها في البيئتين الإقليمية والدولية من خلال تركيز علاقاتها الخارجية والدبلوماسية على أهمية الاحترام المتبادل للسيادة، وأهمية عدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

تعدّ الصين إحدى الدول الماهرة في استعمال الدبلوماسية، إذ لم تعد الأخيرة قائمة على المراسم والترتيبات والاتصالات لضبط أوضاع المواطنين وتنظيمها في الخارج، أو تقريب وجهات الخلاف كما كانت سابقاً، وإنما تخطت ذلك لتشمل شرح السياسات، وتوضيح المواقف، وإجراء المفاوضات، وعقد الإتفاقيات والمعاهدات، للتوصل إلى تفاهم يرضي الأطراف المتنازعة، وذلك من خلال الحكومات والمؤسسات والمنظمات وفعاليات المؤتمرات للوصول إلى حلول إيجابية.

تنتهج الصين دبلوماسية مسالمة تهدف إلى تحقيق صيانة السلم العالمي، وضمان أمن الدول، وتعزيز التنمية الاقتصادية المشتركة، وتحمل المسؤولية الدولية الحقيقية، وعلى الرغم من أن قوتها النسبية قد نمت بشكل كبير في العقود الأخيرة[١٩]؛ إلا أنها ترى أن تكون مفاهيم القانون الدولي هي الأساس في العلاقات بين الدول لتحقيق التعايش السلمي، وهي بذلك تبرهن على أنها دولة غير عادية، تطمح إلى ريادة العالم، بناء على القيم والأخلاق والمبادئ السامية، ومنها مبدأ حرية الاختيار؛ أي أن تكون لكل دولة سيادتها، الاقتصادية والاجتماعية والداخلية التي تتماشى وتحقيق التنمية القومية فيها دون تدخل الدول الأخرى على العكس من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول التي اتجهت إلى السيطرة بقوة السلاح، وذلك دون أن تعطي أية أهمية للجوانب القانونية والأخلاقية التي أهملت بهذا المجال[٢٠].

فقد أرست الصين دعائم سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية من خلال مبادئها الرئيسية، التي عكست صورة إيجابية عنها لدى الرأي العام العالمي، وأصبحت نموذجاً يحتذى به لدى كثير من الدول، وتتجلى هذه المبادئ وفق الآتي:

أ ـ المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، والتي عرفت بمبادئ " البانش شيلا"[٢١] وهي الآتية:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

١. الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي.
٢. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
٣. عدم اعتداء إحدى الدول على الأخرى.
٤. المساواة بين الدول وعدم التمييز بينها وتبادل المنافع.
٥. التعايش السلمي من خلال التسوية السلمية للنزاعات الدولية على أساس مبادئ العدالة.

يمكن القول بناءً على ما سبق، إن المبادئ الخمسة المذكورة، تتجسد بمبدأ التعايش السلمي؛ لأن احترام مبدأ السيادة ووحدة الأراضي ينتج عنه حتماً عدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية إذ إن تبادل المنفعة والمعاملة بالمساواة يعد من قبيل التفصيل الدقيق تفادياً للغموض وسوء التعبير.

ب - تقوية التضامن والتعاون مع دول العالم الثالث، وتقوية علاقات الصداقة وحسن الجوار مع الدول المجاورة المشكلة حجر الزاوية في سياسة الصين، من خلال تبادل الثقة والمساعدة وتوسيع التعاون[٢٢]، محاولةً بذلك تأسيس نظام عالمي جديد عادل ومعقول، تحترم فيه كل الدول، فرض الإرادة الأحادية على الآخرين، لتأمين المصالح المشتركة للبشرية.

ج - سعي الصين لاستقرار العلاقات الدولية، ولا سيما في محيطها الإقليمي تأميناً لصعودها السلمي من خلال طمأنة الجيران إزاء النوايا الحميدة في السعي إلى نتيجة مثمرة من كل النواحي، فضلاً عن الرغبة في وضع علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية على أسس أكثر صلابة، وتبديد القلق الأمريكي المستمر إزاء بروز الصين في النظام الدولي[٢٣].

وبناءً على ما سبق فإن انفراد الولايات المتحدة بالشأن الدولي يبقى مرحلياً نظراً إلى الانحرافات التي تشهدها الأمم المتحدة، والاقتصار على تطبيق القانون الدولي في مواجهة الدول الضعيفة، فالسلم والأمن الدوليان لا يمكن تحقيقهما مع تكريس الأحادية القطبية التي تفرض منطقها في توجيه الأحداث؛ لذلك يجب العمل على خلق قدر من التوازن في العلاقات الدولية، وفتح المجال أمام أقطاب متعددة لتؤدِّيَ أدواراً طليعية في هذا الصدد، وهو ما يؤكد ظهور الصين كقطب دولي وازن في المرحلة المقبلة، وخصوصاً أن هناك سعياً لضم الصين إلى النظام العالمي لأن الفشل في ذلك سيهدد بالتأكيد بانهياره.

الخاتمة

في نهاية هذا البحث يمكن القول أنه من غير الممكن أن يكون نهوض الصين سلمياً، وإذا استمر نموها الاقتصادي الدراماتيكي خلال العقود القليلة القادمة، سوف تتورط الولايات المتحدة والصين – على الأرجح – في تنافس أمني شديد مع إمكانية التصعيد إلى حرب مفتوحة، والتنبؤ بمستقبل آسيا يحتاج إلى نظرية لتفسير تصرف القوى الصاعدة وردود فعل الدول الأخرى، نظريتي للسياسات الدولية تقول برغبة الدول القوية في تثبيت هيمنتها الإقليمية، وفي الوقت ذاته أن تجعل من المؤكد انتفاء وجود قوة كبرى معادية تسيطر على إقليم آخر... الهدف النهائي لكل قوة كبرى هو مضاعفة نصيبها من القوة العالمية، وفي نهاية المطاف السيطرة على العالم".

وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي سنوردها من خلال مايلي:

١. إن النظام الاقتصادي الدولي في الوقت الحاضر يشهد تقلبات كبيرة من حيث المنافسة، الاقتصاد العالمي وخلال السنوات السابقة تميز بثلاثية قطبية التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي، حتى ظهرت الصين كقوة اقتصادية عالمية في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل الصين تولي اهتمام كبير بتبنيها لمبادرات اقتصادية دولية وسياسة

ISSN–2536–0027

خارجية، تقوم على القوة الناعمة ودبلوماسية اقتصادية تبنى على شراكات متبادلة مع الدول النامية لتمكينها من القيام بدور دولي يناسب ما لها من قدرات اقتصادية.

٢. أن الصين لم تعد تعتمد كثيراً في تصحيحها للسلوك الدولي ومعايير الشرعية الدولية على التوزيع العالمي للقوة والنفوذ، بقدر ما تعتمد على كمية الاستفادة أو الضرر الجسيم الذي يمكن أن يلحق بها من هذا السلوك، فضلاً عن ذلك أصبحت الصين أكثر إقبالا على المسؤوليات الدولية وأكثر اندماجا فيها من ذي قبل، وذلك بحكم المتغيرات الداخلية (سياسات الإصلاح الاقتصادي) التي رتبت العديد من المسؤوليات الخارجية.

٣. أن الصين تعتبر قوة كبرى تتنقل في ميدانها الاقليمي والدولي لبلوغ مصالحها في ظل علاقات تنافسية مع بقية القوى الكبرى خاصة الاقتصادية منها (موارد الطاقة، النفط، الغار)، وهذا ما يشكل المحرك الأساسي لمبادرة الحزام والطريق الصينية التي أطلقها "الرئيس الصيني " شي جين بينغ، بغاية تشكيل شبكة مسارات برية وبحرية وأخرى رقمية تجعل الصين متواجدة في قارة آسيا وأوروبا وإفريقيا، كما أن مبادرة الحزام والطريق الصينية تعتبر مشروع ضخم استراتيجي حيوي.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

١. إبراهيم الأخرس، الصين الخلفية الإيديولوجية والنفعية والبراغماتية ، الطبعة الأولى، دار الأحمدي، الكويت، ٢٠٠٦م.
٢. إدريس لكريني، العلاقات العربية الصينية، بحث بعنوان "الصين وتحولات النظام الدولي الراهن"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد دراسات الشرق الأوسط، بيروت، ٢٠١٧م.
٣. بايتس غيل، النجم الصاعد الصين، دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة دلال أبو حيدر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩م.
٤. خليل حسين، التنظيم الدولي، المجلد الثاني، دار المنهل للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٠م.
٥. ستار جبار علاي، التجربة الهندية أكبر ديمقراطية في العالم، دراسة في النظام السياسي، الطبعة الأولى، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧م.
٦. عدي سلمان العبيدي، القوة في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٥.
٧. محمد الجابري، موسوعة دول العالم حقائق وأرقام، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٠م.
٨. محمد المجذوب، الوسيط في التنظيم الدولي "النظرية العامة والمنظمات العالمية والقارية والإقليمية والمتخصصة"، ط٩، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٨م .
٩. محمد خير الوادي، إضاءات على السياسة الصينية الخارجية، الطبعة الأولى، دار الأهالي، دمشق، ٢٠٠٥.
١٠. ممدوح حامد عطية و محمد جمال مظلوم، الصراع النووي في قارة آسيا، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٠.
١١. منيرة أبو بكر محمد، الصلات بين العلاقات الدبلوماسية والعلاقات القنصلية، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣م .

١٢. نبيل علي سرور، الظاهرة الصينية "أبعاد التجربة الصينية وتطور علاقات الصين الخارجية في مرحلة الإصلاح والانفتاح (١٩٩٠-٢٠١٥)، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، ٢٠١٦م .
١٣. وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨م-٢٠١٠م، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٠م.

المجلات والدوريات والبحوث:

١. ابتسام محمد عبد، الإستراتيجية الأمريكية حيال تايوان، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، العدد ٢٦، ٢٠٠٥م.
٢. أندروناثان و أندروسكويلر، كيف ترى الصين أمريكا، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد ١٤٥، ٢٠١٣م.
٣. أنور عبد الملك، نحن والصعود الآسيوي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ١٦٧، ٢٠٠٧م.
٤. عادل عبد الصادق، الفضاء ساحة جديدة للتنافس الآسيوي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ١٨٣، ٢٠١١م.
٥. عماد منصور، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الإستراتيجية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد ٢١، تموز ٢٠١٦م.
٦. محمد سيف حيدر، العملاق اللطيف، اكتشاف قوة الجذب الصينية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد ١٥٦، ٢٠١٠.
٧. محمد عبد الشفيع عيس، التكتلات الإقتصادية الدولية.. تجمع "بريكس" نموذجاً، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (٢٠٠)، ٢٠١٥م.
٨. مهند حميد رشيد، هل القرن الحالي باسفيكي؟ نظام دولي جديد ثلاثي الأقطاب، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، العدد ٨، ٢٠١٣م.
٩. وانغ يو تشو، منطقة آسيا والمحيط الهادئ مفعمة بالأمل، مجلة الصين اليوم، دار مجلة الصين اليوم التابعة للمجموعة الصينية للنشر الدولي، بكين، كانون الأول ٢٠١٤م.

---

(١) محمد خير الوادي، إضاءات على السياسة الصينية الخارجية، الطبعة الأولى، دار الأهالي، دمشق، ٢٠٠٥م ، ص ١٢٦

(٢) عماد منصور، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الإستراتيجية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد ٢١، تموز ٢٠١٦م، ص ٢٧

(٣) بايتس غيل، النجم الصاعد الصين، دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة دلال أبو حيدر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩م، ص ١٩٨.

(٤) ممدوح حامد عطية و محمد جمال مظلوم، الصراع النووي في قارة آسيا، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٠، ص٩٧.

(٥) محمد عبد الشفيع عيس، التكتلات الإقتصادية الدولية.. تجمع "بريكس" نموذجاً، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (٢٠٠)، ٢٠١٥م، ص ١١٢.

(٦) منيرة أبو بكر محمد، الصلات بين العلاقات الدبلوماسية والعلاقات القنصلية، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣م ، ص ١١٢.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

(٧) نبيل علي سرور، الظاهرة الصينية "أبعاد التجربة الصينية وتطور علاقات الصين الخارجية في مرحلة الإصلاح والانفتاح (١٩٩٠-٢٠١٥)، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، ٢٠١٦م ، ص ٦٨٣.

(٨) محمد المجذوب، الوسيط في التنظيم الدولي "النظرية العامة والمنظمات العالمية والقارية والإقليمية والمتخصصة"، ط٩، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٨م ، ص٦٥١.

(٩) خليل حسين، التنظيم الدولي، المجلد الثاني، دار المنهل للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٠م، ص ٢٤٨.

(١٠) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨م-٢٠١٠م، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٠م، ص ١٨١.

(١١) وانغ يو تشو، منطقة آسيا والمحيط الهادئ مفعمة بالأمل، مجلة الصين اليوم، دار مجلة الصين اليوم التابعة للمجموعة الصينية للنشر الدولي، بكين، كانون الأول ٢٠١٤م، ص٨.

(١٢) خليل حسين، العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص٢٩٦.

(١٣) إدريس لكريني، العلاقات العربية الصينية، بحث بعنوان "الصين وتحولات النظام الدولي الراهن"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد دراسات الشرق الأوسط، بيروت، ٢٠١٧م، ص ٩٩.

(١٤) محمد الجابري، موسوعة دول العالم حقائق وأرقام، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٧١

(١٥) أنور عبد الملك، نحن والصعود الآسيوي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ١٦٧، ٢٠٠٧م، ص٦٤.

(١٦) عادل عبد الصادق، الفضاء ساحة جديدة للتنافس الآسيوي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ١٨٣، ٢٠١١م، ص٦٨.

(١٧) ابتسام محمد عبد، الإستراتيجية الأمريكية حيال تايوان، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، العدد ٢٦، ٢٠٠٥م، ص١١٤

(١٨) إبراهيم الأخرس، الصين الخلفية الإيديولوجية والنفعية والبراغماتية ، الطبعة الأولى، دار الأحمدي، الكويت، ٢٠٠٦م، ص ٤٨.

(١٩) أندروناثان و أندروسكويلر، كيف ترى الصين أمريكا، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد ١٤٥، ٢٠١٣م، ص ٧٩.

(٢٠) عدي سلمان العبيدي، القوة في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٥م، ص١١.

(٢١) ستار جبار علاي، التجربة الهندية أكبر ديمقراطية في العالم، دراسة في النظام السياسي، الطبعة الأولى، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧م، ص١٦١.

(٢٢) محمد سيف حيدر، العملاق اللطيف، اكتشاف قوة الجذب الصينية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد ١٥٦، ٢٠١٠، ص ١٧٢.

(٢٣) مهند حميد رشيد، هل القرن الحالي باسفيكي؟ نظام دولي جديد ثلاثي الأقطاب، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، العدد ٨، ٢٠١٣م، ص ٨٠.